الاستثمار كمضاعف و الادخار كمثبط

يعتبر مبدأ المضاعف من المفاهيم الأساسية في النظرية العامة، حيث أراد كينز من خلاله أن يبين الدور الذي يلعبه الإنفاق في تحريك النشاط الاقتصادي برمته (الفقرة الأولى). كما بين من خلال هذا المفهوم الدور المثبط للادخار ليس فقط للنشاط الاقتصادي و إنما للتشغيل أيضا (الفقرة الثانية). في الأخير، يمكن القول أن صلاحية المضاعف تبقى تتوقف على مجموعة من الشروط و إلا سيكون دوره غير فعالا في النشاط الاقتصادي (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: آثار مضاعف الاستثمار

في الفصل العاشر من كتاب النظرية العامة، الذي عنوانه " الميل الحدي للاستهلاك و المضاعف" بين كينز كيف يمكن لزيادة أولية في الاستثمار الخاص أو العام تؤدي إلى زيادة هامة في الدخل و مستوى التشغيل.

يمثل المضاعف على هذا الأساس، المعامل الذي يقيس التغير الذي يحدث في الدخل نتيجة تغير أولـي في الاستثمار.

> يرجع أصل مفهوم المضاعف للاقتصادي الانجليزي **KAHN** حيث استعمل هذا المفهوم فـي المقـال الذي نشره في مجلة **The Economic** في عام 1931، تحت عنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة. اعتمد على آلية المضاعف ليبين أن تشغيل وحدة إضافية من العمل في أول المرحلـة مـن خلال سياسة الانجازات الكبرى للدولة مثلا ستعمل على مناصب أخرى للعمل بفعل ما تقتضيه هـذه العملية من خلق دخول و من ثم الإنفاق فالإنتاج أكثر فحاجة إلى عمال أكثر و هكذا دواليك.

في هذه الفقرة سنقتصر على إظهار آثار التي تحدثها الزيادة في الاستثمار الخـاص المسـتقل علـى الدخل، باعتبار أن الآثار هي نفسها لو تعلق الأمر بالزيادة في الإنفاق العام المستقل. بمعنـى آخـر، سنعتبر أننا أمام اقتصاد مغلق يتكون فقط من قطاعين ، قطاع الأسر و قطاع الأعمال.

يبين مبدأ المضاعف كيف يمكن لزيادة أولية في الاستثمار المستقل ΔI_0 أن تعمل بعد فتـرة زمنيـة معينة على زيادة الدخل ΔY بنسبة محددة k ، أي:

$$\Delta Y = k.\Delta I_0 ......k \succ 1$$

أو أيضا:

$k = \frac{\Delta Y}{\Delta I_0}$ ؛ يسمى k مضاعف الاستثمار

أ- آلية عمل المضاعف

لتوضيح آلية عمل المضاعف، نأخذ المثال التالي: لنفرض أن قطاع الأعمال أراد زيـادة الاسـتثمار المستقل كمرحلة أولى بـ 50 مليار دج و لنفرض أيضا أم الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.6.
زيادة الاستثمار كمرحلة أولى $\Delta I_0 = 50$ ستعمل على زيادة الانتاج و منه توزيع إضافي في الـدخل بنفس قيمة الاستثمار أي : $\Delta I_0 = \Delta Y_1 = 50$ ، الفئة من الاسر التي تتحصل على هذا الدخل الاضافي ستســتهلك منــه 30 مليــار دج باعتبــار أن الميــل الحــدي للاســتهلاك $c = 0.6$ أي: $\Delta C_1 = c\Delta Y_1 = 0.6 * 50 = 30$ و تدخر الباقي (20 مليار دج). القيمة المستهلكة من الدخل ستشكل هي أيضا دخلا في قطاع الاعمال الدي ينتج السلع الاستهلاكية و القطاعات الموزعة لها، الفئة من الأسـر التي تعمل في هذا القطاع ستستهلك جزء من هدا الدخل الاضافي و المقدر بـ 18 مليار دج و تـدخر الباقي أي 12 مليار دج و هكذا دواليك مرحلة بعد مرحلة.
يمكن تلخيص هذه الآلية في جدول كما يلي:

المرحلة	ΔI_0	ΔYi	ΔCi	ΔSi
0	50			
1		50	30	20
2		30	18	12
3		18	10.8	7.2
⋮		⋮	⋮	⋮
n		0	0	0
المجموع	50	125	75	50

هذا المثال يستدعي وضع بعض الملاحظات:

- في كل مرحلة من مراحل عمل المضاعف توزع الزيادة في الدخل بين الزيادة في الاستهلاك و الزيادة في الادخار باعتبار أن : $\Delta Y = \Delta C + \Delta S$ ؛
- الزيادة المتواصلة للدخل و الاستهلاك و الادخار تتناقص إلى أن تؤول إلى الصفر في آخر المرحلة؛
- الزيادة في الدخل عند مرحلة معينة لا يمكن أن تكون أكبر من قيمة الاستثمار الاولي، في حين أن مجموع الدخول الإضافية الناتجة في كل مرحلة تكون أكبر من الاستثمار الاولي أي:

$$\sum \Delta Y \succ \Delta I_0$$

ب- حساب الصيغة الجبرية لمضاعف الاستثمار

مما سبق نستنتج أن الزيادة الكلية في الدخل هي حاصل الزيادات الاضافية للدخل عند كل مرحلة الناتجة عن الاستثمار الاولي، بمعنى:

$$\Delta Y = \Delta Y_1 + \Delta Y_2 + \Delta Y_3 + ...$$
$$\Delta Y = 50 + 30 + 18 + ...$$

و بما أن كل زيادة في الدخل تتوقف من جهة على الاستثمار الاولي ΔI_0 و من جهة أخرى على الميل الحدي للاستهلاك c، فإن:

$$\Delta Y_1 = \Delta I_0 = 50$$
$$\Delta Y_2 = \Delta C_1 = c\Delta Y_1 = c\Delta I_0 = 0.6 * 50 = 30$$
$$\Delta Y_3 = \Delta C_2 = c\Delta Y_2 = c(c\Delta I_0) = c^2 \Delta I_0 = (0.6)^2 50 = 18$$
.
.
$$\Delta Y = \Delta I_0 + c\Delta I_0 + c^2 \Delta I_0 + ...$$
$$\Delta Y = 50 + 0.6 * 50 + 0.6^2 * 50 + ...$$

عندما نخرج ΔI_0 كعامل مشترك من العلاقة أعلاه تنتج لدينا المتتالية الهندسية التالية:

$$\Delta Y = \Delta I_0 + c\Delta I_0 + c^2 \Delta I_0 + ...$$
$$\Delta Y = \Delta I_0 (1 + c + c^2 + ... + c^n)$$

المتتالية الهندسية $(1 + c + c^2 + ... + c^n)$ تؤول إلى $\frac{1}{1-c}$ عندما تؤول $n \to +\infty$، أي في آخر المرحلة يتضاعف الدخل بـ $\frac{1}{1-c}$ من جراء زيادة اولية في الاستثمار بقيمة ΔI_0. في آخر المرحلة قيمة الدخل تزيد بـ: $\Delta Y = \Delta I_0 (1 + c + c^2 + ... + c^n) = \Delta I_0 \frac{1}{1-c}$. في المثال السابق قيمة الزيادة في الدخل في آخر مرحلة تصبح تساوي 125 مليار دج ، بما ان :

$$\Delta Y = \Delta I_0 \frac{1}{1-c} = 50 \frac{1}{1-0.6} = 125$$

حيث يزيد الدخل بمعدل 2.5 مرة و هي قيمة المضاعف k: $k = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{1-0.6} = 2.5$

<u>البرهان بطريقة ثانية</u>

لقد بينا من قبل أن :

$$(1)................ \Delta Y = \Delta I_0 (1 + c + c^2 + ... + c^n)$$

عندما نضرب طرفي المعادلة (1) بالحد (**c**) نحصل على:

$$(2)...... c\Delta Y = c\Delta I_0 + c^2 \Delta I_0 + c^3 \Delta I_0 + ... + c^{n+1} \Delta I_0$$

بطرح (2) من (1) نجد:

$$(3)...................... \Delta Y - c\Delta Y = \Delta I - c^{n+1} \Delta I$$

عندما نختصر العلاقة (3) نحصل على:

$$(4)............................ \Delta Y = \frac{\Delta I (1 - c^{n+1})}{1-c}$$

باعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك **c** محصور بين 0 و 1 و باعتبار أن $c^{n+1} \xrightarrow[+\infty]{} 0$ نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{\Delta I}{1-c}$$

يقيس المضارب $k = \frac{1}{1-c}$، الأثار النهائية على النشاط الاقتصادي لتغير أولي للاستثمار في بداية المرحلة و يساوي عكس الميل الحدي للادخار بما أن $(s = 1 - c)$، بمعنى آخر، كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا في مجتمع ما، كلما كان آثار المضاعف أكبر كما يتبين من الجدول التالي:

المضارب k	الميل الحدي للادخار (s)	الميل الحدي للاستهلاك (c)
$k = 1$	$s = 1$	$c = 0$
$k = 2$	$s = 0.5$	$c = 0.5$
$k = 3.33$	$s = 0.3$	$c = 0.7$
$k = 5$	$s = 0.2$	$c = 0.8$
$k = 6.66$	$s = 0.15$	$c = 0.85$
$k = 10$	$s = 0.1$	$c = 0.9$
$k = 20$	$s = 0.05$	$c = 0.95$
$k = 100$	$s = 0.01$	$c = 0.99$
$k \to +\infty$	$s = 0$	$c = 1$

يمكن ان نستنتج مباشرة معامل المضاعف من خلال مفاضلة علاقة التوازن لسوق السلع و الخدمات، أي العلاقة: $Y = C + I$. فإذا تغير الاستثمار بمقدار dI ليصل سوق السلع إلى توازن جديد، يجب أن يكون $dY = dC + dI$ أو أيضا يمكن أن نكتب $dI = dY - dC$ و عليه يكون المضاعف يساوي:

$$k = \frac{dY}{dI} = \frac{dY}{dY - dC} = \frac{1}{1 - \frac{dC}{dY}} = \frac{1}{1 - c} = \frac{1}{s}$$

مـــلاحـــظـــة:
آلية المضاعف تعمل أيضا في الاتجاه المعاكس، حيث إذا انخفض الاستثمار مثلا في حالات الركود انخفض الانتاج و منه ينخفض الدخل الوطني

الفقرة الثانية: التوازن البعدي بين الادخار و الاستثمار و ظاهرة التقشف

سيسمح مبدأ المضاعف لكينز ليبين كيف يصبح المقدار المستثمر في أول المدة **Ex-ante** يساوي مقدار الادخار في آخر المدة **Ex-post** أو بمعنى آخر، كيف يولّد الاستثمار دائما مقدار مساوي له من الادخار.

يرى كينز أن السلوك الادخاري و السلوك الاستثماري تحكمهما عوامل نفسية مختلفة. حيث أن سلوك الأسر الادخاري يختلف عن سلوك المنتجين الاستثماري (النظرية العامة، ص 86). السلوك الاستثماري نتاج عامل نفسي يظهر في شكل قرارات ارتجالية و شجاعة، في المقابل السلوك الادخاري يعكس طابع التقشف و الحذر عند الاسر.

فكيف إذن يتساوى هذين المقدارين بعديا على الرغم من اختلاف محدداتهما الاقتصادية و النفسية؟

يجيب كينز على هذا التساؤل بقوله أن : " الاستثمار في حد ذاته، لا يحدد هذا المتبقي الذي يسمى بالادخار" (النظرية العامة، ص 87). و إنما يجب أن نرجع إلى آلية المضاعف حتى نفهم كيف تعمل زيادة محددة في الاستثمار، إلى زيادة الدخل الذي بدوره يعمل على زيادة الادخار.

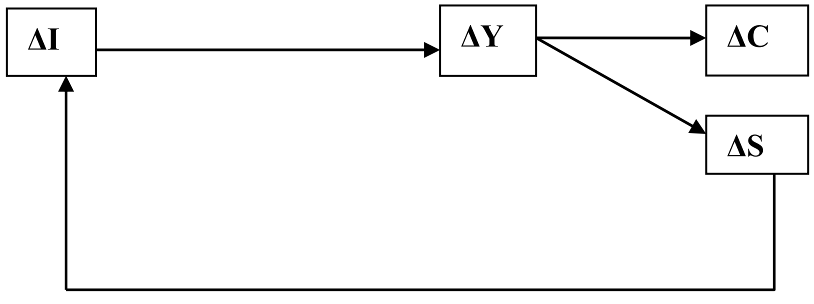

فإذا نظرنا للجدول أعلاه، نلاحظ في السطر الأخير كيف تصبح بفعل المضاعف الزيادة في الادخار (+ 50) تساوي الزيادة الاولية للاستثمار (+ 50). على هذا الاساس و من منظور كينز العلاقة بين الاستثمار و الادخار تعكس من جهة العلاقة المحاسبية بين الدخل كمجموع بين الاستهلاك و الاستثمار (**Y = C + I**) و الدخل كمجموع بين الاستهلاك و الادخار (**Y = C + S**) و منه (**I = S**) و من جهة أخرى تعكس الآلية الديناميكية للنشاط الاقتصادي و الذي يرمز له عادة بالشكل الآتي: ($\widehat{I = S}$).

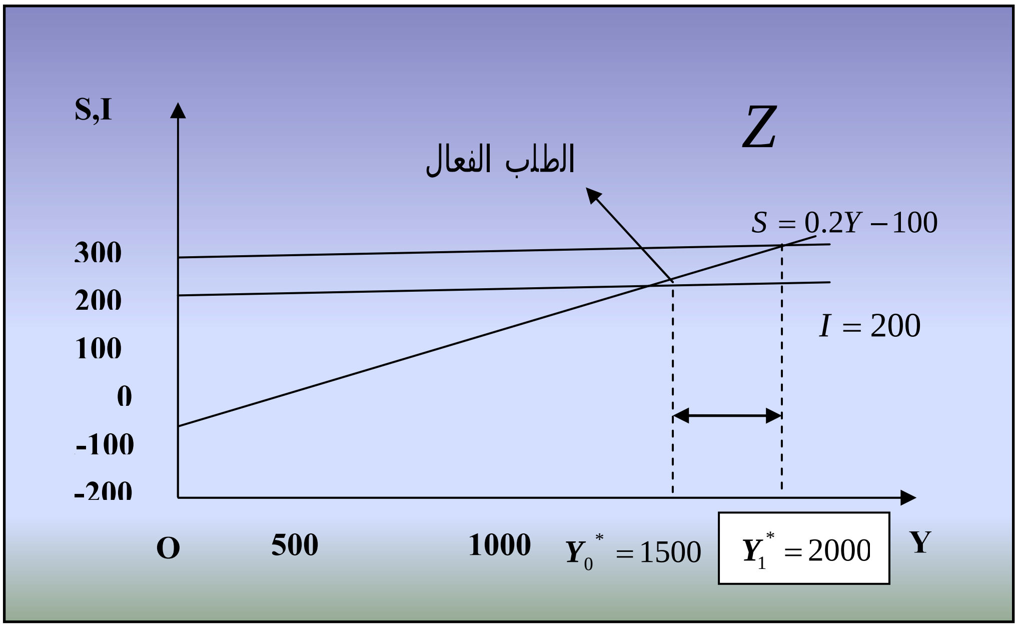

حسب كينز حجم الادخار لا يشكل عائقا للنشاط الاقتصادي، إنما العائق يكمن في رغبة الأسر ادخار حجم أكبر تحسبا لأي طارئ أو بسبب النظرة التشاؤمية لهؤلاء على المستقبل خاصة في مراحل الركود. خوف الاسر في حالة الركود من أن تنخفض دخولها أو تفقد مناصب عملها، يجعلها تزيد من إدخارها الاحتياطي فينخفض حجم الانفاق على الاستهلاك مما يسبب انخفاض الدخل عند الاعوان الآخرين.

في هذه الحالة يرتفع منحنى الادخار إلى الأعلى بشكل موازي مع منحنى الادخار الاول و ينتقل منحنى الاستهلاك إلى الأسفل فينخفض الدخل الوطني التوازني كما هو موضح في الشكل أدناه.

يبين المثال كيف رغبة الاسر في رفع ادخارها بـ + 100 ون سيجعل على تخفيض الدخل الوطني بـ - 500 ون من 1500 ون إلى 1000 ون. في الأخير نجد أن عملية التقشف عند الأسر هي عملية غير مجدية بما أن :

- قيمة الادخار الفعلية المحصلة بعديا هي نفسها قيمة الادخار المرحلة الأولى، أي من قبل أن تغير الأسر من سلوكها الادخاري.

- مستوى المعيشي ينخفض حيث ينتقل الاستهلاك من 1300 ون (1500 – 200) إلى 800 ون (1000 – 200).

- قيمة الاستثمار تنخفض أيضا بسبب حالة عدم الثقة السائدة في الاقتصاد نتيجة الركود في النشاط الاقتصاد الذي سببته الأسر بسلوكها التقشفي، فيتحرك I_0 *إلى أسفل مسببا بفعل عمل المضاعف انخفاض أكبر في الدخل الوطني و منه انخفاض أكبر في قيمة الادخار ليصبح في مستوى أقل من المستوى الذي كانت عليه من قبل أن تغير من سلوكها الادخاري.*

من هذا المنطلق، نستنتج أن تخفيض الأسر للاستهلاك من أجل ادخار أكثر أدى في النهاية الأمر إلى انخفاض الادخار نفسه.

المفارقة هذه تسمى " مفارقة التقشف" ***Paradoxe de Frugalité*** *، حيث صحيح أن الادخار على المستوى الجزئي سلوك رشيد تتيح للفرد امكانية للاحتياط من المستقبل في حين على المستوى الجماعي الكلي، الادخار يصبح سلوكا غير مجدي حسب كينز بل قد يتحول إلى ضرر اجتماعي* ***Vice Social.***

استخلص ساموبلسون من هذه المفارقة نتيجة مفادها أن: " ما هو صحيح بالنسبة للفرد ـ أي تقشفه لزيادة الادخار و من ثم زيادة ثروته ـ يصبح غير صحيح على مستوى الجماعة " ***l'Economique, Tome 1, A, Collin, p.332 .***

ملاحظة: إذا تغير الميل للادخار يعطي نفس النتائج التي يعطيها تغير ادخار الاحتياطي حيث في هذه الحالة ينتقل منحنى الادخا إلى أعلى باتجاه معاكس لاتجاه عقارب الساعة.

الفقرة الثالثة : مثبطات آلية عمل المضاعف

تبين مما سبق أن دور المضاعف يكمن في مضاعفة الدخل الوطني في آخر المراحل إذا حدث استثمار خاص أو عام في أول المراحل. إلا أن دور المضاعف لا يتأتى إلا إذا تحققت مجموعة من الشروط:

- أن يكون الاقتصاد برمته في حالة التشغيل غير الكامل للموارد، بمعنى آخر، يجب أن لا يكون قطاع من القطاعات الإنتاجية للسلع التجهيز أو السلع الاستهلاكية في حالة الاستعمال الكامل لطاقة الإنتاج (أي لا يوجد اختناق على مستوى النشاط **Goulot d'Etranglement**)؛
- في المقابل يجب أن تكون هناك يد عاملة كافية في حالة بطالة و أن تكون مناسبة لمناصب العمل المقترحة.

إذا لم يتوفر هذين الشرطين أو أحد هما، يتحول المضاعف من مضاعف للكميات إلى مضاعف للأسعار (محدثا بذلك فجوة تضخمية)؛

- قد يتجه جزء من الطلب المحلي، إلى سلع التجهيز و السلع الاستهلاكية المنتجة بالخارج، عندها يقل مفعول عمل المضاعف باعتبار ان جزء من الدخل يتسرب إلى الخارج بفعل عملية الاستيراد. من هذا المنطلق يمكن القول أن مفعول المضاعف يقل كلما زاد انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية، و كلما قلّ حجم الاقتصاد الوطني و زاد انفتاحه على الخارج؛

- لا يكون مفعول المضاعف مستمر إذا لم يتكرر الاستثمار، ففي حالة الاستثمار بدون تكرار الدخل الوطني يعود إلى مستواه التوازني الأول.

المثال التالي يبين آثار المضاعف في حالة تكرار الاستثمار(الشكل 01) و في حالة عدم تكرار الاستثمار(الشكل 02) على الدخل الوطني. إذا اعتبرنا أنه لدينا اقتصادين وطنيين، الدخل الوطني التوازني في المرحلة الأولى لكلاهما كان يساوي 8000 ون و أن الميل الحدي للاستهلاك لكلاهما يساوي 0.8 ، كما نفرض أن في أول المدة حدثت زيادة في الاستثمار بمقدار 500 ون بدون تكرار في الاقتصاد الوطني الأول و مع تكرار قيمة الاستثمار في كل مرحلة. ما هو تأثير هذه العملية على الدخل الوطني لكل من الاقتصادين بعد 10 مراحل؟

	بدون تكرار		مع التكرار	
المراحل	ΔI_1	Y1	ΔI_2	Y2
1	500	8500	500	8500
2	0	8400	500	8900
3	0	8320	500	9220
4	0	8256	500	9476
5	0	8205	500	9681
6	0	8164	500	9844.8
7	0	8131.2	500	9975.8
8	0	8104.9	500	10080.6
9	0	8083.9	500	10164.5
10	0	8067.1	500	10231.6

الشكل 01. آثار المضاعف بدون تكرار

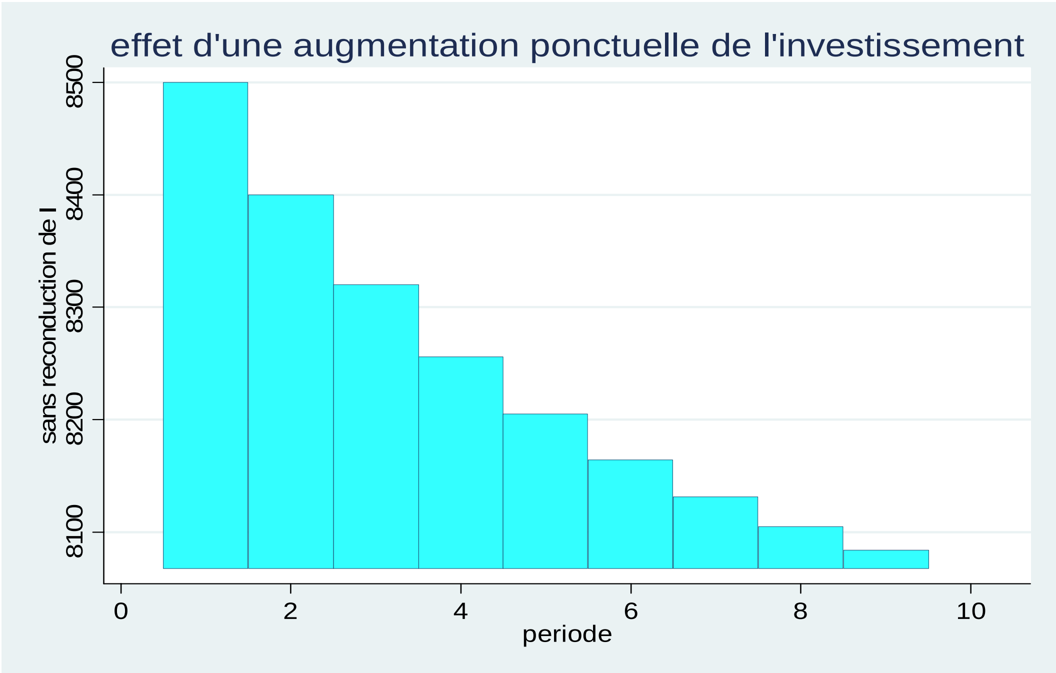

الشكل 02: آثار المضاعف مع التكرار

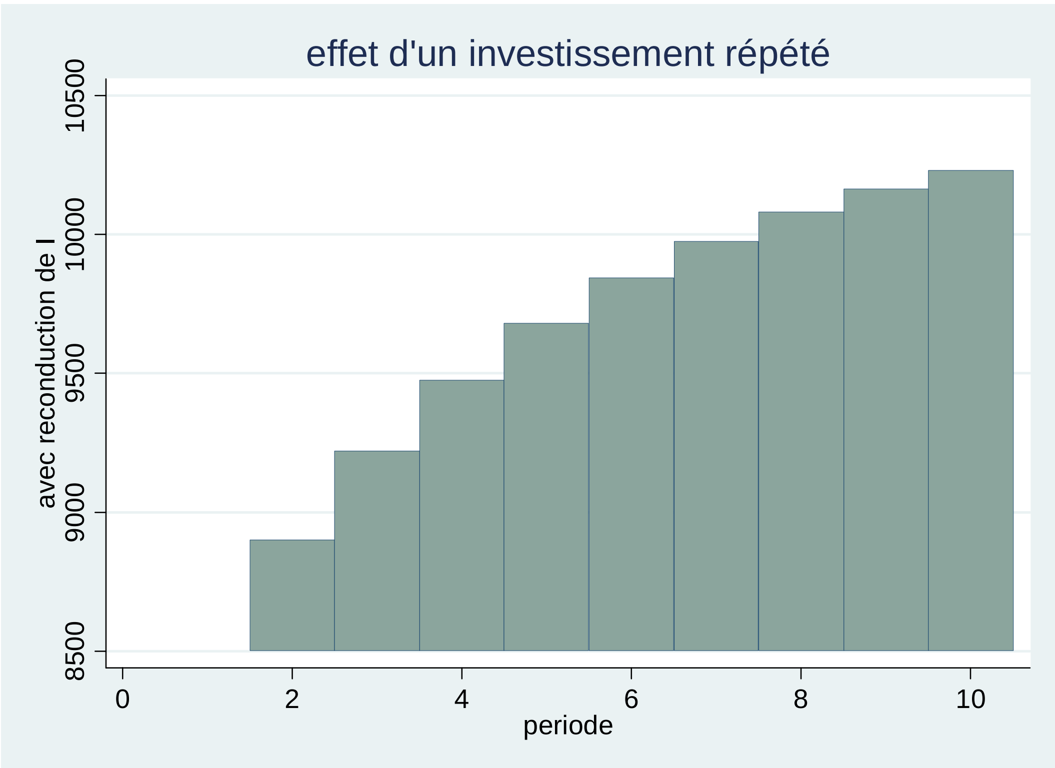

مضاعف الاستثمار و الصادرات في الاقتصاد المفتوح

في الاقتصاد المفتوح العرض الاجمالي يتكون من الانتاج الوطني المحلي مضافا اليه السلع و الخدمات المستوردة من الخارج. في المقابل، يضاف إلى الطلب الاجمالي المحلي المتمثل في الاستهلاك و الاستثمار (في حالة غياب الدولة)، طلبا خارجيا في شكل صادرات. عندها يصبح شرط التوازن في سوق السلع، يكتب على النحو الآتي:

$$Y + M = C + I + X ....(1)$$

باعتبار أن الدخل الوطني ينفق جزء منه على الاستهلاك و جزءه الآخر يدخر أي:

$$Y = C + S ....(2)$$

نجد من العلاقتين (1) و (2) أن:

$$C + S + M = C + I + X .$$

$$S + M = I + X ....(3)$$

بمعنى آخر، علاقة التوازن بين الاستثمار و الادخار في الاقتصاد المغلق، تصبح في شكل علاقة توازن بين مجموع الاستثمار و الصادرات و مجموع الادخار و الواردات.

في الاقتصاد المفتوح تلعب الصادرات X نفس الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص I، باعتبار أن كلاهما يشكلان حقن لمقدار من الدخل في الدورة الاقتصادية، في حين يشكل الادخار S و الواردات M تسربا للدخل من الدورة الاقتصادية، هذا من جهة. من جهة أخرى، التغير الايجابي للمحقنات تجعل المضاعف يضاعف الدخل الوطني، أما التغير في المسربات تعمل على العكس على تخفيض الدخل الوطني.

لإيجاد صيغة المضاعف في الاقتصاد المفتوح في حالة غياب قطاع الدولة، نفترض أن دالة الاستهلاك هي دالة كينز للأمد القصير $C = cY + C_0$ و الاستثمار مستقل $I = I_0$. كما نعتبر الصادرات على أنها مستقلة عن الدخل الوطني، أي $X = X_0$ لأن هذا الأخير في الواقع مرتبط بالدخل الوطني لباقي العالم المستورد من البلد المعني. أما دالة الواردات فهي من الشكل $M = mY + M_0$، بمعنى أن جزء من الواردات ضروري M_0 لأي بلد مهما كان مستوى الدخل فيها (كاستيراد الطاقة) و جزء آخر $M = mY$، يتوقف على الدخل الوطني و على درجة انفتاح البلد المعني على التجارة الخارجية ، يمثل الميل الحدي للواردات m المقدار الذي تزيد به الواردات إذا زاد الدخل الوطني بوحدة واحدة. و منه تصبح علاقة التوازن (1) على الشكل الآتي:

$$Y + mY + M_0 = C_0 + cY + I_0 + X_0 ....(4)$$

$$Y^E = \frac{1}{1 - c + m}(C_0 + I_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^E = \frac{1}{s + m}(C_0 + I_0 + X_0 - M_0)$$

مضاعف الاستثمار في الاقتصاد المغلق كان يساوي: $k_f = \frac{dY}{dI_0} = \frac{1}{s}$

أصبح الآن في الاقتصاد المفتوح يساوي: $k_o = \frac{dY}{dI_0} = \frac{1}{s + m}$

و هو نفسه مضاعف الصادرات أي: $k_o = \frac{dY}{dX_0} = \frac{1}{s + m}$

نلاحظ من الصيغة الجديدة للمضاعف، كيف يعمل الميل الحدي للواردات على تقليل من قيمة المضاعف باعتبار أن:

$$\frac{1}{s + m} \prec \frac{1}{s}$$

فكلما كان الميل الحدي مرتفعا، كلما قلت قيمة المضاعف.

ظاهرة الفقر في حالة الرواج و دور الدولة في تعديل الوضع

تبين النظرية الكينزية أن الاقتصاد قد يعرف وضعيتين متضادتين، وضعية تضخمية أ تسمى أيضا بالفجوة التضخمية و وضعية انكماشية أو فجوة انكماشية (الفقرة الأولى). دور الدولة يكمن في هذه الحالة في تصحيح الوضعية (التضخمية أو الانكماشية) التي يكون فيها هذا الاقتصاد أو ذاك، عن طريق سياسة مالية مناسبة أو ما يسمى أيضا بسياسة الموازنة العامة (الفقرة الثانية). كما يرى كينز أن على الدولة واجب وضع سياسة هيكلية تهدف أساسا على رفع مستوى الانفاق الاستهلاكي عند الاسر(الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى الفجوة الانكماشية و الفجوة التضخمية

الدخل التوازني Y^{E} الناتج عن الطلب الفعال لا يكون بالضرورة دخل التشغيل الكامل Y^{PE} و هو على هذا الاساس قد لا يكون دخلا وطنيا مناسبا، لأن عند هذا المستوى من الدخل الوطني، اليد العاملة ما زالت لم تشغل تشغيلا كاملا و البطالة ما زالت قائمة. بمعنى آخر، ما زال هناك اهدار في الموارد الوطنية و خاصة مورد العمل، و هذا في حد ذاته يشكل عائق ليس فقط اقتصادي و انما اجتماعي و سياسي أيضا أمام أصحاب القرار. فالمشاكل الناتجة عن البطالة لا تقتصر على الاقتصاد بل تعم الظواهر الاجتماعية و السياسية على حد سواء.

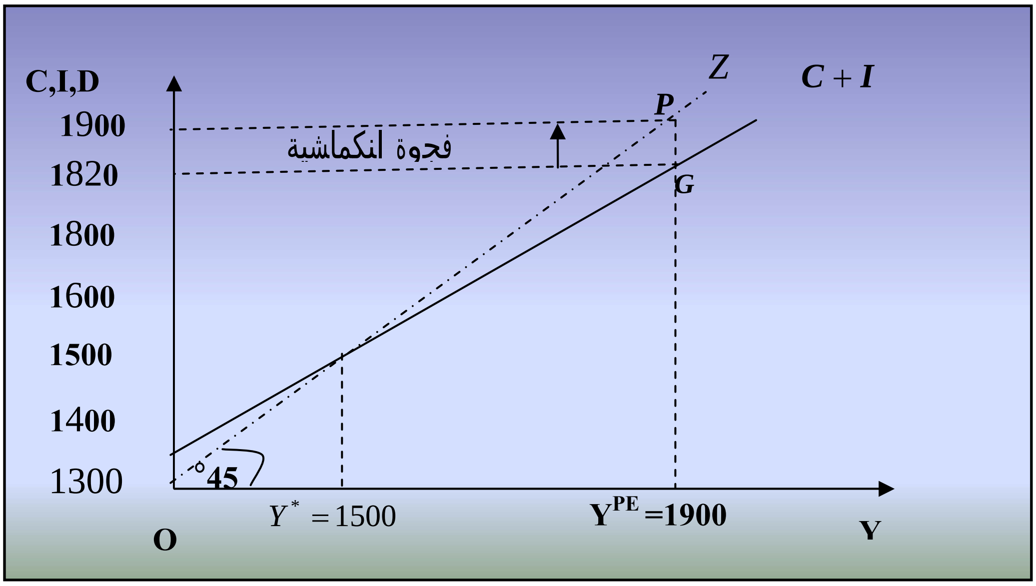

حتى نوضح الفجوة الانكماشية، نعود لمثالنا السابق الذي افترضنا فيه أن الدخل الوطني التوازني $Y^E = 1500$ و ان دالة الاستهلاك لهذا الاقتصاد تساوي $C = 0.8Y + 100$ و الاستثمار يساوي $I_0 = 200$. لنفرض الآن أن الدخل الوطني الذي يحقق التشغيل الكامل $Y^{PE} = 1900$ ، أي أكبر من الدخل التوازني. عند دخل التشغيل الكامل Y^{PE}، الطلب المتوقع يساوي:

$$D^{PE} = C^{PE} + I$$

$$D^{PE} = C_0 + cY^{PE} + I_0$$

و منه الطلب الاجمالي المتوقع يساوي : ($D^{PE} = 0.8 \times 1900 + 100 + 200 = 1820$) في المقابل العرض الاجمالي يساوي ($Y^{PE} = 1900$)، بمعنى آخر، هناك فائض في العرض يقدر ب$+80$. يسمي كينز هذا الفائض بالفجوة الانكماشية (**DEFLATIONRY GAP**) و المتمثلة في المسافة **GP** أنظر الشكل أعلاه.

تسمى الفجوة الانكماشية الكمية الاضافية الضرورية من الطلب الاجمالي لتحقيق مستوى دخل التشغيل الكامل.

يمكن التعبير عن الفجوة الانكماشية أيضا من خلال العلاقة بين الاستثمار و الادخار حيث لتحقيق التوازن بين الاستثمار و الادخار بالشكل الذي يحقق التشغيل الكامل، يجب أن يوجه هذا الاخير نحو الاسستثمار. لتوضيح الفكرة، نفترض أننا أمام حالة الاستثمار الصافي (الصافي من الاهتلاك) في انخفاض مستمر حتى يصبح يساوي صفر عندها يصبح المجتمع في حالة فقر بالشكل الذي لا يستطيع فيه الادخار أي : و منه يكون الدخل التوازني هو دخل القطيعة.

يرى كينز أن النمو الاقتصادي التدريجي لهذا المجتمع الفقير، سيزيد من حدة الفجوة الانكماشية و منه من حدة البطالة، و ذلك راجع إلى نقص النفقات الاستهلاكية و الاستثمارية. ينعت كينز هذه الظاهرة " بالفقر في حالة الرواج" **PAUVRETE DANS L'ABONDANCE** . لان حسب كينز :" كلما زاد غنى المجتمع، كلما زاد الفارق بين انتاجها الكامن (أو الممكن) و انتاجها الفعلي، فتزيد التشوهات و الاختلالات داخل النظام الاقتصادي، و تصبح أكثر وقعا على المجتمع. فالمجتمع الفقير يتجه عادة إلى استهلاك الجزء الأكبر من انتاجه، لذلك فهو ليس بحاجة إلا للاستثمار قليل للوصول إلى التشغيل الكامل. في المقابل يلزم المجتمع الغني فرص استثمار أكبر حتى يستطيع موافقة الميل الادخاري للطبقة الغنية مع البطالة المرتفعة المنتشرة في الطبقة الفقيرة(النظرية العامة، ص57).

في بعض الحالات قد يكون الدخل الوطني الفعلي Y_i أكبر من دخل التشغيل الكامل Y^{PE} و هي حالات نادرة جدا حسب كينز قد تحدث مثلا في وقت الحروب الكبرى.

الرمز **i** نقصد به أن الدخل الوطني في هذه الحالة هو دخلا افتراضيا، لأن في الواقع لا يمكن للإنتاج الفعلي و الدخل الحقيقي أن يكونا أكبر من دخل التشغيل الكامل.

في هذه الحالة تظهر فجوة تضخمية، تظهر في الشكل أدناه بالمسافة **G’P** عندها يكون الطلب الإجمالي المتوقع أكبر من العرض الإجمالي. الآثار التي تحدثها الفجوة التضخمية، تختلف عن الآثار التي تحدثها الفجوة الانكماشية. لأن في حالة الفجوة التضخمية لا يمكن للنظام الاقتصادي أن ينتقل إلى نقطة التوازن الجديدة على الشكل. في الفجوة التضخمية يكون هناك فائض في الطلب مقارنة مع العرض عندها ترتفع الأسعار و الأجور الاسمية (ندعو ذلك بالتضخم عن طريق الطلب)، الناتج المحلي الإجمالي **PIB** تزيد قيمته الاسمية دون أن يقابل هذه الزيادة، زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع و الخدمات. دور الدولة كما سنرى ذلك في الفصل الموالي، هو تعديل الوضعية الانكماشية أو التوسعية معتمدا في ذلك على أدوات و استراتيجيات مناسبة تنعت بالسياسة الاقتصادية الظرفية.

عالج موضوع الفجوة التضخمية في كتاب آخر، عنوانه كيف تدفع قيمة الحرب **Comment payer la guerre** (1940)